عصور - تصنيف ج- المجلد 21 / العدد02 - ديسمبر2022
EISSN 6278-2600 ISSN 1112- 4237
167http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/

معرف الكائن الرقمي للمقال:014-002-021-2319/ 10.54239(DOI)

تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)

Algeria's trade with France during the First World War (1914-1918)

ط.د.حورية عباس*
جامعة البليدة 2/ الجزائر
eh.abbas@univ-blida2.dz
أ.د. نورالدين إيلال
جامعة البليدة 2/ الجزائر
Illal.nourrdin@gmail.com

تاريخ الإرسال :2022/07/03 تاريخ المراجعة: 2022/07/20 تاريخ القبول:2022/10/13

الملخص:

عملت السلطات الفرنسية منذ احتلال الجزائر على خلق قطاع اقتصادي أوروبي متطور يوجه إنتاجه نحو السوق الفرنسية خاصة والأسواق الخارجية عموما. وعند انطلاق الحرب العالمية الأولى ما بين سنتي 1914 و1918م سخرت فرنسا منتجات هذا القطاع وثروات المستعمرة الزراعية كخزان واحتياطي مموّن لحاجات فرنسا الاستهلاكية بإمتياز لدرجة أنه صادرات الجزائر فاقت الواردات الفرنسية مما جعل الميزان التجاري يحقق فائضا في فترة الحرب. وعليه شكلت الجزائر قاعدة خلفية لفرنسا تزودها بالمواد الغذائية ومثلت رقما صعبا في مجموع مستعمراتها الأخرى لمّا تزخر به من ثروات عرفت كيف تسيطر عليها وتستغلها لخدمة اقتصادها عن طريق آلية القطاع التجاري.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ؛ فرنسا؛ التجارة الخارجية؛ المنتجات الزراعية؛ المواد المصنعة؛ الحرب العالمية الأولى؛ التداعيات ؛الميزان التجاري .

* ط.د. حورية عباس، جامعة البليدة 2/ الجزائر

Abstract :

Since the occupation of Algeria, the French authorities have worked to create a developed European economic sector directing its production to the French market in particular, and to foreign markets in general. At the outbreak of World War I between 1914 and 1918, France exploited the products of this sector and the agricultural wealth of the colony as a reservoir and reserve that extended the needs of French consumers with distinction, to the extent that Algeria's exports exceeded French imports, which the trade balance achieve a surplus during the war period. Accordingly, Algeria formed a rear base for France, supplying it with foodstuffs, and represented a difficult number in all its other colonies, because of its wealth that it knew how to control and exploit to serve its economy through the mechanism of a commercial sector.

Keywords : Algeria; France; foreign trade; agricultural products; manufactured materials; First World War; repercussions; trade balance.

-مقدمة:

جاءت هذه الدّراسة تعالج إشكالية مدى تأثير الحرب العالمية الأولى على التجارة الجزائرية الفرنسية وذلك في محاولة منا تحديد واقع المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا منذ الاحتلال وإلى غاية سنة 1913م من أجل كشف طبيعة الواردات والصادرات التي أسهمت في تطويرها عدة عوامل تصب في خدمة الكولون وفرنسا. ثمّ عمدنا إلى إماطة اللّثام عن ما نشط الحركة التجارية بين الضفة الجنوبية والضفة الشمالية خلال سنتي 1914 و1918م من خلال الوقوف عند بنية كلّ من المواد المستوردة والمواد المصدّرة من وإلى الجزائر المستعمَرة من فرنسا المستعمِرة، وكان لابد من كشف تداعيات هذه الأزمة الكونية على تجارة الجزائر الخارجية. ومن أجل ذلك اعتمدنا لمعالجة الموضوع على مصادر ومراجع أهمها سلسلة الحوليات الإحصائية لفرنسا وكتاب تجارة الجزائر الخارجية لعبد الرحمن رزاقي...

وللإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا، استوجب منا اعتماد المنهج التاريخي الوصفي من أجل استرجاع الأحداث والوقائع التاريخية لتفسيرها وتحليلها ووصف تطورها، كما استخدمنا المنهج الإحصائي في استظهار البيانات ومقارنتها مع بعضها البعض وتحليلها باستعمال الجداول للوصول إلى حقائق حول التجارة الخارجية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى التي كان لها دور في استغلال ثروات المستعمرة وتوجيهها نحو خدمة اقتصاد المتروبول.

1- و اقع المبادلات التجارية بين الجز ائروقبل الحرب العالمية الأولى:

1- 1- عوامل تطور التجارة الجز ائرية مع فرنسا:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- سياسة الاستيطان:

حرصت الإدارة الفرنسية على الاستحواذ علة خيرات الجزائر من أجل ذلك اتّبعت سياسة استيطانية من خلال سنّ ترسانة تشريعات قانونية سيطرت بها على الأراضي الزراعية والأملاك الخاصة مع خلق مجتمع جديد متجانس يكون عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضي المستعمرة (بن عدة, داهة، 2008، صفحة :74). واتضحت معالم السياسة الاستيطانية بدءا من مرسوم 8 سبتمبر 1830م القاضي بتحويل ممتلكات الداي والبايات والأتراك إلى الملكية العامة للدولة (آجيرون, شارل روبير، 2007، صفحة :158)، ثمّ تلاه قرار 1832م الذي أخذ أراضي القبائل الثائرة ولما جاء مرسوم 22 جويلية 1834م الذي أعطى مصوغا قويا للتصرف في شؤون الجزائر باعتبارها أرضا فرنسية (بن عدة, داهة، 2008، صفحة :307). وقد تمكن الجنرال "بيجو" « Bugeaud » في 18 أفريل 1841م إصدار قرار ينص على أنّ كلّ فرنسي يملك ما بين 1200 و1500 فرنك بإمكانه الحصول على قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها ما بين 4 و 12 هكتار ومسكن يقيم فيه، وكان لهذا المرسوم تأثير بالغ في زيادة تعداد المهاجرين إلى الجزائر ووصل تعدادهم إلى: 14137 مستوطن تمّ إنشاء لهم 17 مركزا استيطانيا سنة 1844م (بن عدة, داهة، 2008، الصفحات :46-47).

السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م) تحولت إلى الاستيطان الحر الذي اعتمد على الشركات الرأسمالية من أجل تشييد 36 مستوطنة ما

بين سنتي 1853 و1856م (عباد, صالح، 1999، صفحة :35). وما زاد في تمكين الاستيطان بالجزائر أكثر هو صدور قانون السيناتوس كونسولت 22 أفريل 1863م الذي نص على حق القبائل في امتلاك الأراضي التي ينتفع فيها بصفة دائمة، وهدف هذا التشريع إلى تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري وتمّ مصادرة حوالي: 6883811 هكتار تشمل 372 قبيلة يقطنها ما يقارب: 1037066 ساكنا وزعت على 667 دوارا (قنون, حياة، 2012، صفحة :152).

استطاعت السلطة الاستعمارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية بواسطة قانون 30 مارس 1871م الذي جاء بعد ثورة المقراني الذي نص على مصادرة ممتلكات الجزائريين التي بلغت 2639999 هكتار مست أكثر من 4827 مواطنا موزعة على 313 قبيلة (بوعزيز, يحي، 2009، الصفحات :311-313)، أما قانون 21 جوان 1871م فقد قضى بتحويل سكان مقاطعتي الألزاس واللورين بعد هزيمة فرنسا على يد بروسيا ومنحتهم 100 ألف هكتار (جيلالي, صاري، 2010، صفحة :57).وعموما بلغ ما تمّ استحداثه من قرى استيطانية بحوالي 264 مركزا موزعا على ما يقارب 401099 هكتار ما بين سنتي 1871 و1880م (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة :25)، وفي مطلع القرن 20م وصلت المراكز الاستيطانية إلى 103 مركزا والاستحواذ على 120079 هكتار من الأراضي الزراعية وزعت على 364257 مستوطنا وما إن وصلت سنة 1920م حتى تزايد عدد المستوطنين إلى 633149 مستوطنا ووزعت عليهم ما يقارب 200000 هكتار.

في الأخير نقول، إنّ توسع الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر انعكست آثارها على الوضع الاقتصادي الذي أضفى إلى تشكيل قطاع اقتصادي أوروبي خاص بالمستوطنين على حساب قطاع تقليدي خاص بالجزائريين والناتج أساسا عن مصادرة الأراضي الزراعية ودعم الفئة المستوطنة بكلّ الأشكال التي اهتمت بالقطاع الزراعي من أجل ربط إنتاجه بالسوق الفرنسية والأسواق العالمية وبالتالي التحكم في مخرجات ومدخلات مستعمرة الجزائر عن طريق التجارة الخارجية.

ب- دور المواصلات:

أدركت السلطات الفرنسية أهمية المواصلات البرية والبحرية في تفعيل الحركة التجارية الخارجية، وبدأت الأشغال في هذا المضمار بدءا من خمسينيات القرن 19م. فراحت في مجال المواصلات البرية تُنشىء شبكة طرقات وطنية بلغ طولها: 1707.3 كم وشبكة طرق إقليمية بلغ طولها: 1590.7كم، أما الطرق الريفية فوصل طولها بنحو: 3906كم. ومن أجل إنشاء مشاريع الطرق في مقاطعة الجزائر خصصت الخزينة العامة مبلغ 2.1 مليون فرنك (بن أشنهو, عبد اللطيف ، 1979، صفحة :104.) وهذا ما ينم عن مدى الأهمية التي تكتسيها المواصلات لدى الإدراة الفرنسية. وفي سنة 1881م بلغت طول شبكة الطرقات بنحو: 10580كم ثمّ زادت إلى 12752 كم بعد ثلاث سنوات، أما في سنة 1887م زادت إلى: 1060كم (M.A.I, 1881, p. : 636.).

أما السكة الحديدية فقد بدأ التفكير فيها منذ عام 1844م، وكان المشروع عبارة عن ربط الجزائر والبليدة على مسافة 61 كم ومعه مسار مزدوج بطول 16 كم وكلف حوالي 12 مليون فرنك (Alphonse-Marie-Pierre, 1900, p. : 7.). في 08 أفريل 1857م تمّ إنشاء شبكة السكك الحديدية عبر عمالات الجزائر الثلاثة من أجل ربط المناطق الداخلية بالموانئ كالخط الرابط بين قسنطينة وسكيكدة الممتدة على مسافة 87 كم... (G.G.A, Etat Actuel de l'Algérie 1862, 1863, p. : 67.). وفي سبعينيات القرن 19م تطور السكة الحديدية بعد منحها للشركات الكبرى كشبكة باريس-ليون-المتوسط وشركة الشرق الجزائري، الشركة الفرنكوجزائرية... ووصل ما أنجزته هذه المؤسسات الرأسمالية إلى مدّ خط لسكة الحديدية بطول: 601 كم في سنة 1876م، ثمّ واصل الامتداد إلى: 2019 كم في سنة 1886م. وتطورت أكثر في سنة 1896م أين بلغ امتدادها بنحو: 2905كم (G.G.A, 1906, pp. : 4-5) .

مع مطلع القرن 20م، أصبحت شبكة المواصلات تابعة للمصالح العمومية التي قامت بشراء الخطوط من الشركات الرأسمالية المذكورة آنفا، وفتحت مجالا آخر في السكة الحديدية لنقل المسافرين إضافة إلى نقل المنتجات نحو الخارج. لهذا وصل طول السكة الحديدية في 1900م إلى ما يقارب: 3587كم وزاد الامتداد إلى: 4084كم في سنة 1906م (M.T.P.S, 1908, p. : 341.) وبعد مرور حوالي 10 سنوات وصل طول السكة إلى: 3348كم (M.T.P.S, 1922, p. : 432.) .

كذلك الملاحة البحرية أسهمت في تطوير التجارة الخارجية من خلال إعادة تهيئة الموانئ وصيانتها وإنجاز أخرى وتوزيعها عبر سواحل مستعمرة الجزائر، وهذا ما أدى إلى إنفاق ما يفوق 22 مليون فرنك. ولم تكتف السلطات الفرنسية بهذا فقط،بل عملت على تخصيص الموانئ كلٌّ حسب النوع الذي تصدّره، فمثلا ميناء بني صاف والغزوات خصص لتصدير المعادن، ميناءي وهران ومستغانم خصصا لتصدير الخضر والفواكه...(G.G.A, 1899, p. : 15.) .

وفي الأخير، هذا الاهتمام بالمواصلات البرية والبحرية من طرف الإدارة الفرنسية جاء من أجل السيطرة على مقدرات الجزائر من خلال ربط مناطق الإنتاج بالموانئ الساحلية الجزائرية لتفعيل القطاع التجاري الخارجي.

ج- مساهمة المؤسسات المالية:

لجأ الاستعمار الفرنسي من أجل السيطرة على القطاع الاقتصادي في الجزائر إلى إنشاء هيئات مالية من أجل تدعيم المنتجين والتجار وإقامة المشاريع للنهوض بالقطاع التجاري، ومن بين الأساليب المتبعة لتحقيق الهدف المنشود، نشر العملة الفرنسية وتداولها في الجزائر بمقتضى قرار 07 ديسمبر 1831م الذي خدم المستوطنين حين حقق لهم التوازن الاقتصادي، وسهل عليهم مهمة التبادل التجاري وتحديد قيمة الأسعار.... وقد ساعد على انتشار النقد الفرنسي أيضا في تأسيس بنوك مصرفية أشهرها: البنك الجزائري عام 1851م الذي يعدّ منعرجا حاسما في الجزائر باعتباره آلية سمحت بتداول العملة وفتحت مغاليق القروض وغطت نسبيا العجز المالي الموجود داخل المستعمرة (ليلى, سعداوي; محمد, الصالح، 2020، الصفحات : 125-128.) . ووصلت المبالغ المخصومة في بداية عملياته 8600000 فرنك ثمّ تطورت إلى 68000000 فرنك (Vignon, Louis, 1893, p. : 262.). كما أنشأت فروع أخرى عبر مقاطعات الجزائر كفرع وهران وفرع قسنطينة...من أجل تقديم المساعدات المالية للتجار القادرين على تسديد ديونهم.

كذلك القروض تعدّ من مصادر التمويل التي استعانت بها الإدارة الفرنسية لتدعيم الاستثمار وامتلاك الأراضي الزراعية وتنشيط القطاع التجاري، وبدءا من سنة 1870م صارت القروض تسهم في الإنتاج والعمليات التجارية من خلال ظهور عدة

مؤسسات مالية كـ: القرض الليوني 1878م، القرض العقاري الجزائري 1880م، القرض العقاري التونسي، الصناديق الجهوية للقرض الزراعي 1901م (Vignon, Louis, 1893, p. : 264.) ، وبفعل هذه الهيئات المالية في الجزائر عرفت الرساميل زيادة معتبرة فمن 18 مليار فرنك في ثمانينيات القرن 19م إلى 38 مليار فرنك في سنة 1910م (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة : 23.).

وعليه نقول، عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع القروض التجارية مقابل فوائد تصل إلى 8% وهذا من أجل تدعيم قطاع التجارة الخارجية والسيطرة على دواليبه وتشجيع المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تخدم اقتصاد المتروبول.

د- النظام الجمركي:

سعت السلطات الفرنسية إلى تسخير ثروات الجزائر من خلال تطبيق سياسة جمركية محكمة لربط اقتصاد المستعمرة باقتصاد فرنسا ومن ثمة يصبح مكملا له. وقد انقسم النظام الجمركي إلى نظام تجاري يتحكم في التبادل التجاري بين الجزائر والأسواق الخارجية والنظام الملاحي الذي يتحكم في الملاحة التجارية بين الجزائر والخارج (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة : 13.). وعملت الحكومة الفرنسية في بدايات الاحتلال للجزائر على فرض تعريفة جمركية مشجعة بهدف ضمان المواد الغذائية الاستهلاكية لجيوشها من الخارج وهذا وفق المرسوم 11 نوفمبر 1835م الذي يعدّ أول تشريع قانوني منظم لعلاقات الجزائر التجارية مع الدول الأجنبية (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة : 13.)، ثمّ جاء مرسوم 19 جوان 1845م الذي أعفى صادرات فرنسا نحو الجزائر من رسوم الخروج وأخضعت صادرات الجزائر نحو فرنسا لرسوم الاستيراد مشجعة (Dessoliers, 1895, p. : 16.). وما إن جاء قانون المماثلة الجمركية الصادر بـ 11 جانفي 1851م حتى تمّ إعفاء المنتجات الجزائرية من الرسوم أما الواردات من غير فرنسا نحو الجزائر تخضع لنفس التعريفة المعمول بها في فرنسا ماعدا المواد التي تساعد على تقدم الاستعمار وتوسعه (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة :14.) .

شهد النظام الجمركي بعد 1870م تطورا سار في منحى خدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث صدّر قانون 29 ديسمبر 1884م الذي عمم الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا وأصبح شبيها بالنظام التجاري الفرنسي (Vignon, Louis, 1893, p. : 224.). أما فيما

يخص الملاحة البحرية فقد صدّر قانون 02 أفريل 1889م الذي بمقتضاه فرض الاحتكار الملاحي لصالح البحرية التجارية الفرنسية (Imbert.A, 1900, p. : 8.). وجاء مرسوم 19 جويلية 1892م ليوحد الجزائر مع فرنسا جمركيا وتجاريا وحرّر السلع القادمة إلى فرنسا أو الجزائر من التعريفة الجمركية باعتبارها سلعا وطنية (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة : 16.). وقد عمل قانون 28 ديسمبر 1895م على إقامة رسوم جمركية تخص النشاط الملاحي للجزائر لكن مع مرسوم 1910م سعى إلى حرية التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر مع تطبيق كلّ التعليمات القانونية التي تخص المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأجنبية الأخرى (بختاوي خديجة، 2011، الصفحات : 205-203).

وعليه نقول، تعدّ السياسة الجمركية أحد الآليات المهمة التي مكنت فرنسا من التحكم في التجارة الخارجية للجزائر وتطويرها ومن ثمة توجيهها نحو خدمة مصالحها الاقتصادية.

2- طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائروفرنسا ما بين 1830 و1913م

2-1- بنية الواردات الجزائرية من فرنسا:

كانت الجزائر في العهد العثماني تعتمد الاقتصاد الاستهلاكي وتصدر ما زاد عن حاجتها، لكن بعد الاحتلال الفرنسي لها أضحى الوضع الاقتصادي في تدن كبير، إذ انصب اهتمام الإدارة الاستعمارية بتأمين حوائج الجيش الفرنسي التي كانت عبارة عن: لحوم مملحة، خمور، خشب، حبوب، نسيج... فهي عموما مواد غذائية ومواد تعمير تسهم في التوسع الاستيطاني بالجزائر (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة :20).

وقد بلغت قيمة الواردات في سنة 1835م ما يقارب: 5897882 فرنك من المجموع الكلي لحجم التجارة الخارجية، لكن مع سنة 1855م ارتفعت القيمة المالية إلى 82186879 فرنك وهذه الزيادة مردها إلى إضافة مواد نشطت حركة الاستيراد كـ: القهوة، السكر، خشب البناء، الطحين...(M.C.Guy, 1876, pp. :162-167) . أما في ستينيات القرن 19م وصلت قيمة السلع المستوردة بنحو: 96902618 فرنك من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية، على أنه وبعد مرور ست سنوات فقط قفزت القيمة

المالية إلى: 160404465 فرنك أي بنسبة 68.95% وهي نسبة فاقت النصف. وهذا الأمر طبيعي إذ زاد تعداد المستوطنين بالجزائر إلى نحو: 235222 مستوطنا في سنة 1858م بعدما كان العدد لا يتجاوز 7927 مستوطن في سنة 1850م أي بزيادة قدّرت بـ: 63422 مستوطنا (بوركنة, علي، 2019، الصفحات :73-74). كذلك أضيفت للمواد المستوردة قائمة جديدة مست خاصة المواد الغذائية والمواد المصنعة عموما.

جدول رقم 01: أهم السلع المستوردة من فرنسا نحو الجزائر سنة 1867م.

المادة	الكمية المستوردة	القيمة التجارية (بالفرنك)	نسبتها من قيمة الواردات
التمور المصنعة	59804 كغ	417016	%0.22
الجبن بأنواعه	1029779 كغ	720648	%0.38
الحلويات بأنواعه	1473405كغ	1136803	%0.74
السكر	6989802كغ	7522513	%4.16
الشيوط	2301353كغ	2696574	%1.36
الزيوت	2203506كغ	1686704	%1
جلود جاهزة	///	1318700	%0.82
البيذ	448237 ماكتوليتر	1116776	%6.36
الويسكي والكونياك	140369 كغ	2418017	%1.28
ميكانيكا وآلات	///	1946335	%1.03
خشب البناء	3703944 كغ	1631827	%0.86
أثاث	///	1108353	%0.59
شمع	43589كيلوغرام	813353	%0.43
حديد مصنع	5940345كيلوغرام	2901555	%1.54
الأقمشة بأنواعها	///	5438871	%29.05
المجموع الكلي			187677387

من خلال الجدول، نلاحظ ارتكاز واردات الجزائر من فرنسا لسنة 1867م على المواد الاستهلاكية والأصناف المصنعة أما المواد المعدنية اقتصرت على الفحم. وعموما السلع المستوردة نحو المستعمرة خدمت الاستيطان الاستعماري.

بعد سنة 1870م عرفت الواردات نشاطا ووصلت القيمة المالية بنحو: 156188403 فرنك من المجموع الكلي للتجارة الخارجية التي بلغت 211127947 فرنك (M.A.C, 1881, pp. :606-607)أما بعد مرور أكثر من عقد كامل فقد بلغت قيمة المستوردات بـ:286051490 فرنك.

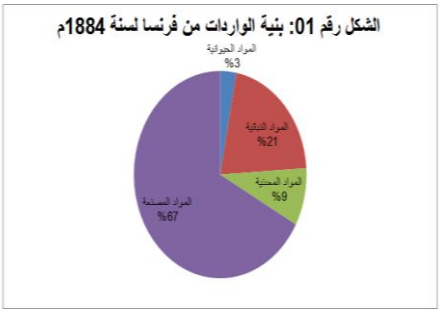

شهدت الجزائر تطورا في مجالها الاقتصادي خاصة في القطاع الزراعي الذي احتاج إلى وسائل وتجهيزات تقنية من أجل رفع إنتاجه، لذلك نلحظ ارتفاع قيمة الواردات الكلية إلى 302223058 فرنك نهاية القرن 19م.

جدول رقم 02: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر لسنة 1898م

المادة	الكمية المستوردة من فرنسا (كغ)	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الواردات
آلات ميكانيكية	5305800	6670528	%2.2
أثاث بمصنوعات خشبية	43374438	10876990	%3.59
أدوات بمصنوعات معدنية	16190802	9791009	%3.23
ورق ، ورق كرتون وكتب	6875603	475910	%0.15
جلود جاهزة	1148945	6949421	%2.29
مواد كيماوية	14455110	1931171	%0.63
منسوجات قطنية	8920091	28016206	%8.27
منسوجات صوفية	567220	6519061	%2.15
مواد البناء	978295	687719	%0.22
المجموع		302223058	

من خلال الجدول، تظهر مستوردات الجزائر يغلب عليها المنتجات المصنعة ذات المصدر الفرنسي قصد تطوير المنتجات الزراعية وربطها بالأسواق الفرنسية وتلبية حاجات الدول الأجنبية، كذلك في هذا تأكيد على السياسة الاقتصادية الرأسمالية القائمة على تحويل سوق الجزائر لاستقبال الصناعة الفرنسية وبالتالي تصريف منتجاتها خدمة لمصالحها الاقتصادية.

تطورت الواردات كما وقيمة مالية في مطلع القرن 20م ووصلت 401652000 فرنك في سنة 1906م بعدما كانت في 1901م تقدّر بـ: 318593000 فرنك، على أنّ هذه الحركة النشطة كانت بسبب الزيادة التي كانت في بنية السلع المستوردة خاصة منها المواد المصنعة التي بلغت قيمتها المالية بنحو: 272233000 فرنك في سنة 1906م مقارنة بما كانت عليه في السنة المالية والتي قدّرت بـ: 267931000 فرنك. أما بعد مرور ثلاث سنوات فقط ارتفعت المنتجات المصنعة من فرنسا إلى: 315664000 فرنك أي بنسبة 69.41% من المجموع الكلي للواردات (G.G.A, 1911, p. :414). وظلت واردات الجزائر من فرنسا في حركة تصاعدية إلى غاية سنة 1913م أين بلغت القيمة المالية بنحو: 551749000 فرنك من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية.

جدول رقم 03: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر لسنة 1913م

طبيعة المنتجات	الكمية المصدرة	القيمة المالية (ألف الفرنكات)	نسبيا من قيمة الواردات
الأبقار والثيران	39149 قنطار	7708	%1.39
بطاطا وخضر	300607 قنطار	6141	%1.11
سكر مكرر	462730 قنطار	17682	%3.19
خشب عادي	49743 قنطار	576	%0.1
حديد وصلب	823256 طن	11888	%2.15
مواد كيميائية	484484 قنطار	1094	%0.19
منسوجات بأنواعها	226284 قنطار	72289	%13.08
للتلابيس الجاهزة	13058 قنطار	16300	%2.95
الورق	196754 قنطار	18593	%3.36
جلود جاهزة	18755 قنطار	12546	%2.27
آلات ميكانيكية	157246 قنطار	22005	%3.98
أدوات ومصنوعات معدنية	444840 قنطار	27182	%4.91
آلات ومصنوعات خشبية	713693 قنطار	19421	%3.51
طيور بريشها	82356 قنطار	123594	%22.36
المجموع		552301000	

2-2- بنية الصادرات الجزائرية نحو فرنسا:

اعتمدت الجزائر في صادراتها في العهد العثماني على المنتجات الزراعية وظل الأمر سائدا بعد الاحتلال الفرنسي لها. حيث قامت عملية التصدير على مواد أهمها: الصوف، زيت الزيتون، المرجان، الحبوب...بالإضافة إلى المعادن والفواكه (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة :18) ووصلت القيمة المالية للسلع المصدّرة سنة 1830م بنحو: 2400000 فرنك من المجموع العام للتجارة الخارجية لكن سرعان ما تراجع حجم

الصادرات إلى: 700000 فرنك سنة 1833م (Auteur, Sans, 1863, p. :19)بسبب الحصار الاقتصادي الذي عرفه القطاع التقليدي من طرف الاستعمار الفرنسي الذي منع تطوره وتنميته (عباد, صالح، 1999، صفحة :101).

في سنة 1853م شهدت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا ارتفاعا قارب: 27959285 فرنك وهذا راجع إلى رفع الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة والمصدرة من وإلى الجزائر من عند فرنسا وفق قانون المماثلة الجمركية الصادر 1851م الذي منح الحرية في الحركة التجارية بين الطرفين. ومما زاد في حجم الصادرات بنحو: 29127310 فرنك (M.C.Guy, 1876, p. :167) بعد مرور عقد كامل هو تزويد مستعمرة الجزائر بشبكة مواصلات أسهمت في ربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير، وقد كانت المنتجات المصدرة ترتكز على القطاع الزراعي إضافة إلى المواد المعدنية.

بعد سنة 1870م تطورت حركة الصادرات وبلغت القيمة المالية بنحو:63897349 فرنك (M.C.Guy, 1876, p. :167) من المجموع الكلي للتجارة الخارجية، وعليه حجم المنتجات المصدّرة تضاعف إلى ما يقارب 27 مرة في ظرف أربعة عقود كاملة وفي هذا تأكيد على السيطرة الفرنسية على حركة المبادلات التجارية للجزائر المستعمرة ومن ثمة تسخير صادراتها لسدّ حاجيات فرنسا.

جدول رقم 04: لأهم المنتجات المصدّرة من الجزائر نحو فرنسا لسنة 1878م:

المادة	القيمة المالية (فرنك)
حيوانات حية	26050407
منتوجات حيوانية	23311345
الفواكه والبذور	3668142
صيد الأسماك	3717660
خشب الغابة	6376856
ألياف نباتية	11721700
النبيذ	105236
خضروات	362228
المعادن	9486191
منتوجات مختلفة	1751700
المجموع:	121264757

من خلال الإحصائيات التي تظهر من خلال الجدول، غلبة المنتجات الزراعية على الصادرات الجزائرية نحو فرنسا لسنة 1878م. أين وصلت القيمة المالية للمواد الحيوانية بـ: 53269384 فرنك أي بنسبة 43.92%، والمواد الحيوانية قدّرت بـ: 41153256 فرنك أي بنسبة 33.93%. أما المواد المعدنية وصلت قيمتها المالية إلى: 9640576 فرنك بنسبة 7.95%، وشكلت المنتجات المصنعة نسبة 14.07% ما قيمته: 17074045 فرنك. وعليه مجموع صادرات القطاع الزراعي وصل لوحده إلى نسبة 77.85% من المجموع العام لصادرات سنة 1878م وهي فاقت النصف وهذا ما يفسر حرص السلطات الفرنسية على جعل الجزائر ذات طابع زراعي تسخره لخدمة اقتصادها والرأسمالية الفرنسية.

مع نهاية القرن 19م عرفت المنتجات الجزائرية المصدرة زيادة في قيمتها المالية وبلغت:43630129 فرنك، حيث وصلت صادرات الضأن إلى:758343 رأس في سنة 1896م (M.A.C, Pris, p. : 180) أين زادت بـ: 734891 رأس بما صدّر سنة 1867م (G.G.C.L, 1974, p. : 332). والحبوب شهدت كذلك ارتفاعا ملحوظا، فمن 644717 قنطار سنة 1868م إلى 16098932 قنطار في سنة 1896م. وعليه زيادة حجم الصادرات ارتبط ارتباطا مباشرا بالمنتجات الزراعية المتواجدة بالجزائر ومدى حاجة السوق الفرنسية لها.

- الجدول رقم 05: الأهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا لسنة 1899م:

المادة	الكمية المصدرة	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من الواردات
الحيوانات الحية	1042098 رأس	19904088	%7.11
الحبوب	2212561 قنطار	40801208	%14.5
الألياف النباتية	791016 كغ	1582027	%0.63
زيت الزيتون	3025375 كغ	1633702	%0.58
فواكه المائدة	21242193 كغ	4857208	%1.73
الصوف	5786029 كغ	10675223	%3.81
الخضر	5705378 كغ	1425830	%0.5
المعادن	562460 قنطار	1317490	%0.47
الجلود الخام	2144430 كغ	8401604	%3
البطاطا	10352633 كغ	724685	%0.25
الحلفاء	3248716 كغ	812179	%0.29
النسيج الورق والمصنع	3637300كغ	11103071	%3.93
النبيذ	4676204 هكتولتر	130931562	%46.81
طرود بريدية	///////	26290411	%9.4
المجموع		279675000	

وإن كانت أسهمت الحبوب والضأن في التجارة الخارجية، فإنّ صادرات الخمور لا تقل أهمية عن سابقيها في تطوير حركة المبادلات التجارية خاصة مع نهاية القرن 19م وامتدت حتى القرن 20م، فالإحصائيات تشير إلى تصدير بنحو: 2012110 هكتولتر مقابل 56414872 فرنك في سنة 1894م ثمّ ارتفعت كميتها إلى 3767422 هكتولتر بسعر: 134900928 فرنك في سنة 1896،أما في 1899م بلغت: 4676204 هكتولتر بقيمة مالية قدّرت بـ: 130931562 فرنك (M.T.P.S, 1909, p. : 346) ومنه نقول أنه تطور بنية وحجم حركة التصدير في الجزائر كان نتيجة ارتفاع قيمة الخمور الذي أصبح مصدر ثراء للكولون ولفرنسا. كذلك أسهمت البواكير في رفع قيمة الصادرات الجزائرية والتي وصلت كمية تصديرها بنحو: 23215900 كغ مقابل: 4429000 فرنك سنة 1904م، أين شكلت صادرات البطاطا لوحدها قيمة 14 مليون فرنك تلتها الخضر الطازجة بقيمة مالية قدّرت بـ: 6 مليون فرنك أما عنب المائدة لم يتجاوز 5 مليون فرنك، بعدما كانت كمية البواكير لا تتجاوز 16869221 كغ مقابل: 2203399 فرنك في تسعينيات القرن 19م (Victor, Demontés, 1906, p. 420). إلى جانب البواكير كان هناك الطرود البريدية التي كان لها دور في بنية الصادرات ورفع قيمتها، ففي سنة 1899م ثمّ تصدير ما يقارب: 27245 كغ من الفواكه والخضروات بقيمة: 408675 فرنك ارتفعت كميتها إلى: 1297235 كغ مقابل: 1200000 فرنك سنة 1902م وبعد مرور 3 سنوات وصلت قيمتها المالية بنحو: 1875000 فرنك (Victor, Demontés, 1906, p. : 420).

وقد ظلت صادرات الجزائر نحو فرنسا تغلب عليها منتجات القطاع الزراعي تتخللها المواد الأولية، وهذه السياسة التجارية الاستغلالية الرأسمالية مقصودة من طرف الإدارة الفرنسية من أجل خدمة الأقلية المستوطنة في أرض الجزائر وخدمة اقتصاد المتروبول.

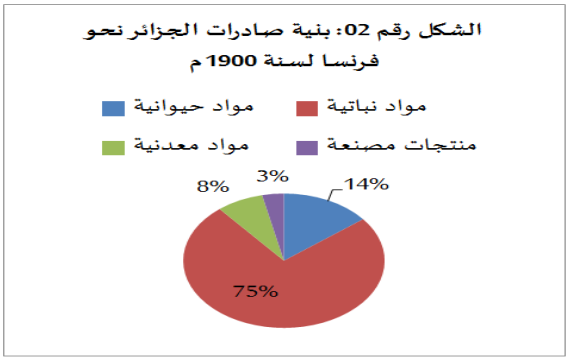

في سنة 1911م وصل حجم الصادرات الجزائرية إلى: 425981000 فرنك وارتفعت القيمة المالية إلى: 1682000 فرنك في السنة الموالية. وبحلول عام 1913م حدّث بعض التراجع في قيمة التصدير وبلغت: 330671000 فرنك.

جدول رقم 06: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو الجزائر لسنة 1913م

المادة	الكمية المصدرة	القيمة المالية (ألف فرنك)	نسبتها من قيمة الصادرات
الصأن	472277 رأس	37924	% 11.46
جلود خام	17577 قنطار	6252	% 1.88
صوف	89309 قنطار	13007	%3.93
حبوب	1170669 قنطار	46288	% 13.99
بطاطا	238537 قنطار	5206	% 1.57
فواكه	385414 قنطار	15250	%4.6
زيوت نباتية	11194 قنطار	1320	%0.39
خشب	8094 طن	3870	% 1.19
خضر	207613 قنطار	7973	%2.41
تبغ بأنواعه	4725354 مكتوتر	151236	%45.71
المعادن بأنواعها	777563 قنطار	6300	% 1.9
منتج الحيق	//////	36113	% 10.91
المجموع الكلي		330841000	

3- تطورتجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى:

شكلت الجزائر أهمية كبيرة في سوق فرنسا سواء من ناحية الواردات أو الصادرات حين وجهت ثرواتها نحو خدمة مصالحها الاقتصادية وقت حروبها وأزمتها المختلفة، وعند انطلاق الحرب العالمية الأولى في العالم لم تتأثر المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا كثيرا، بل بالعكس وهذا ما تؤكده الإحصائيات الرسمية فالمجموع العام لحجم الحركة التجارة الخارجية قدّر بـ: 4922774000 فرنك، موزعة

بين: 2197100000 فرنك أي بنسبة 44.43% و: 2725674000 فرنك كقيمة للصادرات أي بنسبة 55.36% (M.T.P.S, 1922, pp. : 198-299.) ، ومن خلال الإحصائيات نجد أنّ مجموع الصادرات فاقت مجموع الواردات خلال فترة الحرب العالمية الأولى.

3-1- بنية الواردات الجزائرية من فرنسا:

استوردت الجزائر من فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى ما قيمته الإجمالية: 2197100000 فرنك من المجموع العام للتجارة الخارجية، وتنوعت هذه المستوردات ما بين منتجات مصنعة ومواد غذائية، معادن محولة.

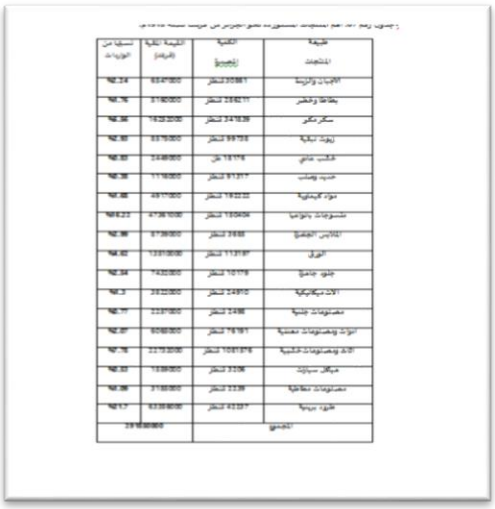

من خلال الجدول، يظهر لنا أنّ أغلب مستوردات الجزائر من فرنسا لسنة 1915م عبارة عن منتجات مصنعة الجاهزة للاستعمال أين بلغت نسبتها لوحدها 47.99% ، ثمّ تلتها المواد الاستهلاكية التي وصلت نسبتها 12.49% في حين المعادن المحولة لم تتجاوز نسبة استيرادها سوى 0.38%، وهذا الأمر طبيعي أن يكون مجموع المواد المصنعة الأعلى نسبة إذا علمنا أنّ فرنسا حرصت منذ البداية على جعل مستعمرة الجزائر سوقا لتصريف إنتاجها.

في سنة 1916م الواردات الفرنسية نحو الجزائر وصلت نسبتها إلى: 47.57% أي ما قيمته: 388 فرنك بعدما كانت في سنة 1914م تقدّر بـ: 312 مليون فرنك. وقد مست الزيادة المنتجات المصنعة خاصة، حيث وصلت كمية المواد الكيماوية المستوردة من فرنسا على سبيل المثال: 184070 قنطار بقيمة مالية قدّرت بـ: 19758000 فرنك أي أنها أسهمت بنسبة 5.08% في بنية الواردات مقارنة بما كانت عليه في السنة الماضية التي لم تتجاوز صادراتها سوى نسبة: 1.68% . كذلك كان للمنسوجات بأنواعها (القطنية- الصوفية- الحريرية...) دورا في تنشيط حركة الاستيراد حين بلغت كميتها في سنة 1916م ما يقدّر بـ: 188834 قنطار بقيمة مالية وصلت إلى: 67407000 فرنك وهذا ما جعل نسبة مساهمتها في بنية الواردات يصل إلى: 17.35% بينما في سنة 1915م كانت نسبتها 16.22% فقط. أما الورق فقد بلغت قيمته المالية بحوالي: 20874000 فرنك ما نسبته 5.37% ولم تتجاوز قيمته المالية في السنة الماضية سوى 13 مليون فرنك... هذا عن المنتجات المصنعة. أما عن المواد الغذائية فنسبها كانت ضئيلة (الأجبان والزبدة: 1.79%- بطاطا وخضر: 1.11%...) مقارنة بالسنة الماضية (الأجبان والزبدة: 2.24%- بطاطا وخضر: 1.76%...)لكن السكر باعتباره مادة أساسية وصلت قيمته: 24 مليون فرنك أي نسبة 6.41% مقارنة بما كانت علية سنة 1915م التي وصلت قيمته: 16 مليون فرنك، على أنه هذا التراجع في كمية وحجم الاستيراد من فرنسا نحو الجزائر إنما يعود إلى حاجة فرنسا وجيوشها وسكانها لكلّ مصدر غذائي تنتجه في بلدها أثناء الحرب، كما أنه اندلاع الحرب انعكس بالسلب على المصانع الفرنسية التي تعطلت وتوقفت عن الإنتاج وأصبحت لا تصدر سوى كمية قليلة لم تتجاوز 124694 قنطار بقيمة مالية قدّرت بـ: 4050000 فرنك أي بنسبة 0.01%، ولا ننسى تباطؤ الحركة التجارية بين موانئ الضفتين الشمالية والجنوبية طيلة الحرب العظمى أسهمت أيضا في تراجع عملية الاستيراد. (M.T.P.S, 1922, pp. : 298-299.).

لم تختلف سنة 1917م في بنية وارداتها عن سنتي 1915 و1916م سوى أنها زادت في حجم وارداتها ووصلت إلى: 523681000 فرنك وهذه الزيادة سببها أصناف من المواد نشطت حركة الاستيراد كالمواد الغذائية التي زادت قيمتها إلى: 432 مليون فرنك أي

بنسبة 8.43% ، بينما المنتجات المصنعة فارتفاعها مسّ المنسوجات خاصة التي بلغت قيمتها 92 مليون فرنك والورق: 38 مليون فرنك، أما واردات كلّ من المصنوعات المعدنية والمصنوعات المطاطية فقد أسهما بنفس القيمة المالية التي شهدتها سنتي 1915 و1916م والتي قدّرت بـ: 9 ملايين فرنك (.M.T.P.S, 1922, pp. :298-299). وعن آخر سنة من الحرب 1918م وصلت القيمة المالية للواردات الفرنسية نحو الجزائر إلى: 604313000 فرنك.

جدول رقم 08: أهم المنتجات المستوردة لسنة 1918م:

طبيعة المنتجات	الكمية المستوردة	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من الواردات
الأحياء والزوجة	15401 قنطار	12589000	%2.08
بطاطا وخضر	93053 قنطار	3808000	%0.63
سكر مكرر	232720 قنطار	26056000	%4.31
حديد وصلب	62236 قنطار	5547000	%0.91
مواد كيميائية	93434 قنطار	13900000	%0.23
منسوجات بأنواعها	88052 قنطار	117476000	%19.43
الملابس الجاهزة	2117 قنطار	12419000	%2.05
الورق	73804 قنطار	35589000	%5.88
جلود جاهزة	8775 قنطار	13352000	%0.22
آلات ميكانيكية	24212 قنطار	9960000	%1.68
أدوات ومصنوعات معدنية	42984 قنطار	10070000	%1.66
آلات ومصنوعات خشبية	276423 قنطار	9960000	%1.68
هياكل سيارات	128 قنطار	8340000	%1.38
مصنوعات مطاطية	4265 قنطار	8958000	%1.48
طروف برونية	96880 قنطار	169680000	%28.07
سلع أخرى	///	115304000	%19.57
المجموع		604313000	

من خلال إحصائيات الجدول، هناك زيادة محسوسة في في المنتجات المصنعة كالمنسوجات والملابس الجاهزة، المصنوعات الخشبية...، كما أسهمت المواد الغذائية كالأجبان في رفع قيمة المستوردات والتي بلغت: 12 مليون فرنك بينما لم تكن تتجاوز 9 ملايين فرنك في سنة 1917م. في حين ظلت كمية المعادن المستوردة ضئيلة ووصلت نسبتها 0.91%. وعليه نقول، غلبت على واردات الجزائر المنتجات المصنعة خاصة والمواد الاستهلاكية والتي شهدت تذبذبا في كمياتها وقيمتها المالية بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى.

2-3- بنية الصادرات الجزائرية نحو فرنسا:

لقد فرضت الحرب العظمى على الجزائر تصدير ما يقارب نسبة 55.36% من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية، حيث وصلت صادرات سنة 1914م بنحو: 444 فرنك ما نسبته 58.68%، ثمّ قفزت إلى: 546 مليون فرنك في العام الموالي أي أنها زادت بفارق: 110860 ألف مليون وهذا الارتفاع كان بسبب زيادة حجم المنتجات الزراعية المصدّرة نحو فرنسا.

- الجدول رقم 09 أهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا لسنة 1915م

طبيعة المنتجات	الكمية المصدّرة	القيمة المالية (ألف فرنك)	نسبتها من الصادرات
الضأن	589013 قنطار	57163	%13.1
جلود خام	15124 قنطار	6136	%1.4
صوف	122885 قنطار	17941	%4.11
حبوب	1769769 قنطار	47756	%10.95
بطاطا	132320 قنطار	3083	%0.7
فواكه	405992 قنطار	11154	%2.55
زيوت نباتية	50117 قنطار	6210	%1.42
خشب	17146 طن	3358	%0.77
خضر	131591 قنطار	3741	%0.85
نبيذ	8085966 هكتولتر	246999	%56.64
المعادن بأنواعها	298171 قنطار	3356	%0.76
سلع أخرى	////	29138	%6.68
المجموع		436035000	

من خلال الجدول، عرفت صادرات الجزائر في سنة 1915م زيادة في الكمية، فصادرات الخمور لوحدها وصلت إلى: 8085966 هكتولتر مقارنة بسنة 1914م التي كانت: 5080461 هكتولتر (M.T.P.S, 1916, p. : 262.) . كذلك شهدت الفواكه زيادة والتي وصلت بنحو: 405992 قنطار ومنه زادت بـ: 97952 قنطار بما كانت عليه العام الماضي. أما الصوف فقد ارتفعت كثيرا، فمن 79803 قنطار بقيمة مالية وصلت إلى: 11 مليون فرنك سنة 1914م إلى: 122885 قنطار بـ: 17 مليون فرنك في العام الموالي، بالإضافة إلى الجلود الخام التي كانت مطلوبة عند فرنسا ووصلت الكمية المصدّرة بنحو: 15124 قنطار .

في سنة 1916م حدّث تراجع طفيف في القيمة المالية للصادرات الجزائرية التي قدّرت بـ: 428015000 فرنك أي 52.42% من المجموع الكلي للتجارة الخارجية، حيث

نقصت كمية تصدير الخمور على سبيل المثال إلى: 4574380 هكتولتر مقابل: 189834000 فرنك أي بنسبة 14.1% مقارنة بالعام الماضي الذي وصلت نسبة تصديره إلى: 18.35%. كذلك الفواكه انخفضت كميتها إلى: 419146 قنطار بقيمة: 6 ملايين ما نسبته 11.07% من إجمالي التجارة الخارجية على العكس من ذلك وصلت نسبة تصديرها إلى: 18.27% في السنة الماضية، كما الانخفاض مسّ الصوف فمن 17 مليون فرنك في 1915م إلى 16 مليون فرنك في سنة 1916م، على أنه لوحظ تحسن كمية والقيمة المالية لصادرات الخضر التي صدّر منها ما يقارب: 6 ملايين وبهذا وصلت نسبتها بنحو 25.29% وكذا الأمر بالنسبة للجلود الخام التي بلغت 8 ملايين فرنك (M.T.P.S, 1922, pp. : 298-299.) ومثلت نسبة تصديرها 20.9% مقارنة بسنة 1915م التي لم تتجاوز نسبتها سوى 15.63%. وجدير بالذكر أنه هذا الانخفاض الذي لحق بالمنتجات النباتية والإنتاج الحيواني يعود إلى هجوم الجراد بالجزائر الذي تسبب في أضرار جسيمة في سنتي 1915 و1916م (علامة صليحة، 2016، صفحة :56).

ارتفعت صادرات الجزائر نحو فرنسا إلى: 682523000 فرنك في السنة الرابعة من الحرب، وهذا ا ارتفاع جاء بسبب مساهمة النبيذ الذي وصلت كمية تصديره بنحو: 48870294 هكتولتر بقيمة: 433 مليون فرنك أي بنسبة 63.53% وهي نسبة فاقت النصف من مجموع الصادرات لسنة 1917م. أما الفواكه بلغت الكمية المصدّرة بنحو: 488456 قنطار مقابل 20مليون فرنك والحبوب وصل حجم تصديرها إلى: 588541 قنطار مقابل 8 ملايين فرنك أي بنسبة 1.22% وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بالسنة الماضية التي لم تتجاوز 0.6%.

وفي السنة الأخيرة من الحرب وصلت قيمة الصادرات إلى: 623643000 فرنك أي نسبة 50.78% وقد شكلت النصف من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 10: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا لسنة 1918م

طبيعة المنتجات	الكمية المصدرة	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من الصادرات
الضأن	////	22404000	%3.59
جنوه خام	20599 قنطار	15755000	%2.52
صوف	44644 قنطار	24496000	%3.92
حبوب	1602559 قنطار	7523000	%1.2
بطاطا وخضر الطازجة	228649 قنطار	2834000	%0.45
فواكه	417599 قنطار	14071000	%2.25
تبغ بأنواعه	50882 قنطار	7178000	%1.15
نبيذ	2265393 هكتولتر	329711000	%52.86
المعادن بأنواعها	805898 قنطار	12074000	%1.93
سلع أخرى	///	39756000	%6.73
المجموع		623643000	

4- تداعيات الحرب العالمية الأولى على تجارة الجزائر مع فرنسا:

4-1- تحسين الميزان التجاري لصالح الكولون:

إنّ التحسن في الميزان التجاري الجزائري الذي صاحب التجارة الخارجية خلال الحرب العالمية الأولى مع فرنسا، إنما يعود إلى حجم ما استوردته مستعمرة الجزائر من فرنسا الذي قدّر مجموعه الكلي: 2197100000 فرنك مقابل تصدير قيمة إجمالية: 2725674000 فرنك خلال الفترة (1914-1918م)، ومنه الميزان التجاري حقق فائضا في مبادلاته وصلت إلى: 528574 فرنك، حيث سجلت سنة 1914م على سبيل المثال فائضا وصل حجمه بنحو: 144 مليون فرنك في حين أنه سنة 1915م اتسع الفارق إلى 179 مليون فرنك ثمّ تراجع إلى 158 مليون فرنك مع سنة 1917م... (M.T.P.S, 1922, pp. : 298-299.) على أنه هذه الزيادة والانخفاض في الميزان التجاري الجزائري ارتبط بزيادة الصادرات أو انخفاضها زمن الحرب. وجدير بالذكر أن نقول على التطور الذي حصل في الميزان التجاري الجزائري والذي أصبحت فيه الجزائر تنتج أكثر مما تستهلك لم يستفد من فائضه سوى الأقلية المستوطنة في أرض الجزائر والمتحكمة في دواليب التجارة الخارجية ثمّ اقتصاد المتروبول الذي سخر ثروات المستعمرة لخدمة أزماته وحروبه.

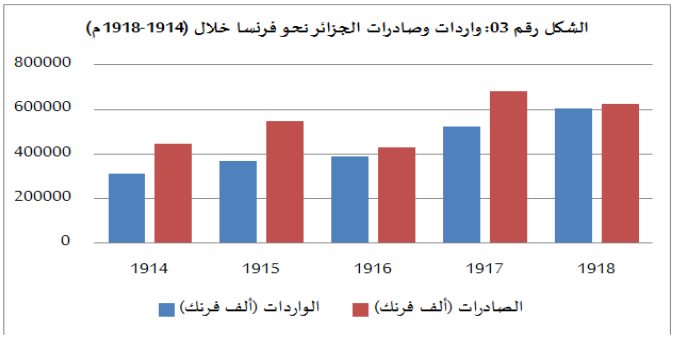

2-4- ارتفاع أسعار السلع المستوردة :

أثرت الحرب العالمية الأولى كثيرا في أسعار السلع المستوردة من فرنسا نحو الجزائر في حين عرفت صادرات الجزائر نحو فرنسا ثباتا في أسعارها إذ لم نقل أنها انخفضت في الكثير من الأحيان في سنوات الحرب. وما يفسر ثبات أسعار المواد المصدّرة نحو فرنسا هو أنه كلها منتجات زراعية مطلوبة في السوق الفرنسية لأجل تموين الجيوش والسكان وقت الحرب وعلى غرار ذلك ظلت أسعار المواد المصنعة المستوردة نحو الجزائر في ارتفاع مستمر، فعلى سبيل المثال كانت قيمة المواد الكيماوية المستوردة في سنة 1914م تصل إلى: 24.83 فرنك/ القنطار الواحد ثمّ تضاعفت ما يقارب 6 مرات في سنة 1918م ووصل سعر القنطار الواحد بنحو: 148.76 فرنك، في المقابل كان سعر القنطار الواحد للحبوب المصدّر نحو فرنسا يقدّر بـ: 26.3 فرنك في بداية الحرب أما مع نهايتها فوصل السعر إلى 4.96 فرنك/ القنطار.

لدينا أيضا الورق استوردته الجزائر سنة 1914م بسعر: 118.72 فرنك/القنطار ومع سنة 1918م ارتفعت قيمة القنطار الواحد إلى: 482.19 فرنك وبهذا تضاعف سعره إلى ما يقارب 4 مرات، في حين الخضر المصدّرة نحو فرنسا انخفضت إلى 12.39 فرنك/ القنطار في نهاية الحرب بعدما كانت في سنة 1914م تصل إلى: 39.28 فرنك/القنطار، والملابس الجاهزة المستوردة من فرنسا التي بلغ سعرها إلى: 1295.02 فرنك/القنطار في بداية الحرب ثمّ قفز إلى: 5806.32 فرنك/القنطار مع نهايتها. وظلت الفواكه عند

تصديرها من الجزائر يتراوح سعرها ما بين 27.59 و42.06 فرنك/القنطار خلال فترة الحرب ولم يرتفع. وهناك أيضا المصنوعات المعدنية التي ارتفع سعرها عند استيرادها من فرنسا إلى: 234.27 فرنك/القنطار في سنة 1918م بعدما كان لا يتجاوز القنطار الواحد 69.07 فرنك سنة 1914م، والمصنوعات المطاطية زاد سعرها عند الاستيراد إلى: 2099.64 فرنك/القنطار نهاية الحرب ... (M.T.P.S, 1922, pp. : 298-299.) ومن خلال المعطيات نلخص إلى انخفاض المنتجات الزراعية المصدّرة نحو فرنسا مع ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة المستوردة نحو الجزائر وهذا ما يؤكد أهمية المستعمرة لاقتصاد المتروبول واستغلال ثرواتها وقت حربها.

4-3- الجزائر مموّن فرنسا:

استحوذت فرنسا على تجارة الجزائر الخارجية وشكلت أهمية كبيرة وقت حربها العالمية باعتبارها الممون لها، حيث وصل حجم المبادلات التجارية مع مستعمرتها ما يقارب: 6 ملايير فرنك موزعة بين قيمة الواردات التي بلغت: 2 مليار فرنك أي بنسبة 40.66% وأخرى 3 ملايير فرنك كقيمة صادرات أي بنسبة 59.33% وكما هو ملاحظ فهي نسبة فاقت النصف شكلت بنيتها المنتجات الزراعية خاصة، وهذا الحجم إذا ما قارناه مع بقية المستعمرات الفرنسية أو الواقعة تحت حمايتها لا يضاهي مكانة مستعمرة الجزائر لما تحتويه من ثروات سيرتها الإدراة الاستعمارية لخدمة مصالحها الاقتصادية، فعلى سبيل المثال وصلت الحركة التجارية بين فرنسا وكلّ من تونس والمغرب والسنيغال ما يقارب مليار فرنك أي أنّ تجارة الجزائر الخارجية التي تبلغ ما يفوق 6 ملايير فرنك تفوق 6 مرات حجم المستعمرات المذكورة آنفا. أما غينيا فلم تتجاوز تجارتها مع فرنسا سوى: 156 مليون فرنك خلال فترة الحرب، وساحل العاج وصلت القيمة المالية الإجمالية إلى: 109 مليون فرنك... (M.T.P.S, 1921, pp. : 174-175) ومنه نقول، ظلت مستعمرة الجزائر الممون الأكثر تصديرا واستيرادا لفرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى.

الشكل رقم 04: مكانة الجزائر مقارنة بأهم مستعمرات فرنسا في إفريقيا .
لسنة 1917م:

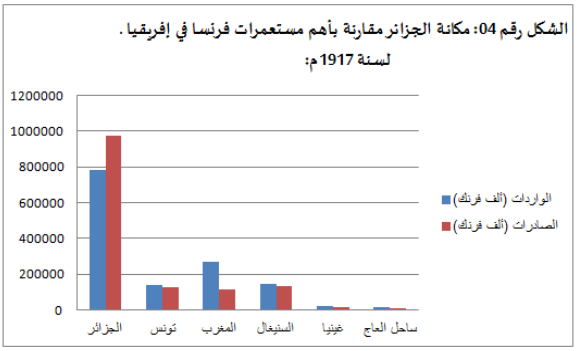

-خاتمة:

شكلت الحرب العالمية الأولى باندلاعها وتطورها في الأربع سنوات نقطة تحول في تجارة الجزائر الخارجية، إذ استطاعت الصادرات الجزائرية التفوق على الواردات الفرنسية بعدما ظلت كفة الاستيراد تميل لفرنسا طيلة سبعة عقود كاملة وهذا ما جعل الميزان التجاري يحقق فائضا خدم اقتصاد الكولون.

غلب على الواردات الفرنسية المنتجات المصنعة الجاهزة للاستعمال وهذا ما يعكس الضعف الصناعي بالمستعمرة بسبب المخطط الاقتصادي الرأسمالي الاستغلالي الذي سارت عليه فرنسا لتجعل الجزائر سوقا مفتوحا لمنتجاتها المصنعة وبأسعار باهضة تخدم اقتصادها في وقت حروبها وأزماتها الاقتصادية. أما الصادرات الجزائرية نحو فرنسا لم تتأثر بمجريات الحرب العالمية الأولى، بل بالعكس كانت عملية التصدير في ارتفاع مستمر وحتى فاقت الواردات في كلّ سنوات الحرب، وقد غلب عليها المنتجات الزراعية ذات الأصلين النباتي والحيواني، والأكيد مثل هذه المواد مطلوبة في السوق الفرنسية من أجل تموين الجيوش والسكان وعليه أضحت الجزائر «مخزن للمواد الغذائية.» (رزاقي, عبد الرحمن، 1976، صفحة : 31.)، على أنه المواد الأولية كما شاهدنا من خلال الإحصائيات شهدت تراجعا في الكمية والقيمة المالية خلال سنتي 1914 و1918م وهذا راجع لتعطل المصانع الفرنسية عن الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أنه مع نهاية الحرب حدّث تراجع طفيف في حركة التّصدير وهذا بسبب عودة فرنسا والدول

الأخرى إلى ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية وبالتالي عودة الحركة التجارية عبر الموانئ بين الضفتين الشمالية والجنوبية.

وقد استعانت فرنسا بمستعمرتها الجزائر وجعلتها احتياطا وخزانا لا ينفذ لاقتصادها أثناء حربها، حين استوردت ما ينقصها من منتجات زراعية بأسعار زهيدة مقابل تصدير فرنسا لموادها المصنعة نحو الجزائر بأثمان باهضة وبكميات قليلة لا تغطي حاجات السوق الجزائرية.

ولمّا كان التبادل التجاري أثناء الحرب العظمى مقتصرا استيراد وتصديرا على فرنسا هذا ما خلق تبعية اقتصاد الجزائر باقتصاد المتروبول والذي حقق على عاتقه أرباحا طائلة.

- قائمة المصادروالمراجع:

-1آجيرون شارل روبير. (2007). *تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954*. الجزائر: دار المعارف.

2-بختاوي خديجة. (2011). *التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939م. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر*. الجزائر: جامعة وهران.

3-بن أشنهو عبد اللطيف. (1979). *تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962*. الجزائر: الشركة الوطنية.

4-بن داهة عدة. (2008). *الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962*. الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

5-بوركنة علي. (10 04, 2019). الديمغرافية الكولونيالية في الجزائر 1830-1930 وعلاقتها بالاستيطان الزراعي. *مجلة المفكر* ، الصفحات 73-74.

6-بوعزيز يحي. (2009). *ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ حداد عام 1871*. الجزائر: دار البصائر .

7-رزاقي عبد الرحمن. (1976). *تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)*. الجزائر: الشركة الوطنية.

8-سعداوي ليلى، و الصالح محمد. (2020). *البنوك ودروها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942م*، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 12، العدد 1،ص ص 123-130.

9-صاري جيلالي. (2010). *تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962*. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

10-صالح عباد. (1999). *الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11-علامة صليحة. (2016). *الأحوال الصّحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962* . جامعة تلمسان: الجزائر.

12-قنون حياة. (10 03, 2012). الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر. *مجلة الحوار المتوسطي* ، المجلد 3، العدد 1، ص ص 149-158.

13--Alphonse-Marie-Pierre. (1900). *Régime des chemins de fer Algérien.* Paris: librairie nouvelle de droit et de jurispudence Arthur Rousseau éditeur.

14-Auteur, S. (1863). Enquete sur le commerce et la navigation de L'ALG2RIE. Alger: Typographie Bastide.

15-Dessoliers, F. (1895). L'Algérie étude économique sur L'Algérie. Algre: Imprimerier Adminisrative GOJOSSO.

16-G.G.A. (1899). Délégationfinanciéres Algériennes, session de novembre 1899. Alger: Imprimerie et Papeterie Galmiche.

17-G.G.A. (1863). Etat Actuel de l'Algérie 1862. Paris: Imprimerie Impériale.

18-G.G.A. (1901). Exposé de la Situation Générale de L'Algérie 1901. Alger: Vve Giralt imprimeur du gouverment général.

19-G.G.A. (1911). Exposé de la Situation Générale de L'Algérie 1910. Alger: Imprimerie administrative Victor Heintz.

20-G.G.A. (1906). Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage fonctionnement des services maritimes, l'hydraulique des cotes, le syndicales, le développement de l'industrie agricole, les associations minérale en Algérie. Alger: Imprimerie Algérienne.

21-G.G.C.A. (1885). Statistique Générale de L'Algérie, années 1882 a 1884. Alger: Imprimerie de l'association ouvriére, P.Fontana et Cie.

22-G.G.C.L. (1974). Statistique générale de L'Algérie 1867-1872. Parise: Imprimeriee nationale.

23-Imbert.A. (1900). *Notice sur les services maritimes.* Paris: Giralt (Alger- Mustapha).
24-M.A.C. (1881). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1881.* Paris: Imprimerie nationale.
25-M.A.C. (Pris). *Annuaire Statistique de la France de L'année 1897.* 1897: Imprimrier Nationale.
26-M.A.I. (1881). *Annuaire Statistique de la France m'année 1881.* Paris: Imprimier Nationale.
27-M.C.Guy. (1876). *L'Algérie (Agriculture, Industrie, Commerce).* Alger: Chéniaux-franville.
28-M.T.P.S. (1908). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1907.* Paris: Imprimerie Nationale.
29-M.T.P.S. (1922). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1921.* Paris: Imprimerie Nationale.
30-M.T.P.S. (1909). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908.* Paris: Imprimerie Nationnale.
31-M.T.P.S. (1916). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915* . Paris: Imprimerie Nationale.
32-M.T.P.S. (1921). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1919-1920.* Paris: Imprimerie Nationale.
33-V.Loizillon. (1879). *L'Algérie pratique.* Alger: Imprimerie Deyme.
34-Victor, D. (1906). *Le Peuple Algérien essais de démographie.* Alger: Imprimeir Algérienne.
35-Vignon, L. (1893). *La France en Algérie.* Paris: Librairie Hachette et Cie.